مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة 2005 الي 2018

دكتور

هيثم محمد عبد القادر

مدرس الاقتصاد و المالية العامة – جامعة ٦ أكتوبر

عضو الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع

المقدمة:-

يمثل الشمول المالي احد المحاور الهامة التي اصبحت موجودة علي الساحة الاقتصادية في الاونة الاخيرة و خصوصاً في اعقاب الازمة المالية العالمية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ الامر الذي ادي الي ضرورة اهتمام الحكومات و التزامها بتحقيق الشمول المالي من خلال سياسات تهدف الي تعزيز و تسهيل وصول كافة الخدمات المالية و المصرفية الي جميع شرائح المجتمع و تمكينهم من استخدام هذه الخدمات بالشكل الصحيح بالاضافة الي حث مزودي الخدمات المالية علي توفير خدمات متنوعة و مبتكرة بتكلفة منخفضة.

و يرجع هذا الاهتمام الي الادراك بأن التنمية الاقتصادية تأتي من نمو دور القطاع المصرفي بشكل تصاعدي من خلال تقديم الخدمات المالية و المصرفية بسرعة اكبر و جودة افضل من خلال تنظيم و نحفيز العاملين في القطاع المالي و تدريبهم من اجل تقديم منتجات و خدمات مالية متطورة و مبتكرة و فتح جميع قنوات المشاركة الاقتصادية و تمكين اصحاب الموارد و الدخول المنخفضة من التمتع بما توفره الخدمات المالية و المصرفية من فرص للتمويل و الاستثمار و التشغيل لذلك اصبح مؤشر الشمول المالي من المؤشرات الهامة لقياس التنمية المستدامة في مختلف دول العالم.

و قد اطلق البنك الدولي سنة ٢٠١٣ البرنامج العالمي للاستفادة من ابتكار خدمات مالية و انظمة دفع و مدفوعات تجزئة جديدة من اجل المساعدة في تحقيق الشمول المالي و كذلك مؤسسة التمويل الدولية IFC بالاضافة الي مجموعة العشرين و التي اعتبرت ان الشمول المالي هو احد المحاور الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم و ليس دول المجموعة فقط.

لذلك فقد التزمت العديد من المؤسسات المالية و المصرفية العاملة في ذلك المجال باعداد و تنفيذ السياسات و البرامج التي تعمل علي تسهيل ايصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها كما ساعدت علي اجراء عمليات البحث و التطوير من اجل تعميم الشمول المالي و نشره بين جميع فئات المجتمع باعتباره احد الوسائل التي يمكن ان تقضي مباشرة علي الفقر و تحسين ظروف المعيشة زو تشجيع الاستثمارات الصغيرة و الكبيرة و من ثم ارتفاع مستوي المعيشة خصوصاً في الدول الفقيرة.

اهمية الدراسة :-

ترجع اهمية الدراسة الي ان تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة يتطلب وجود قنوات تعمل بفاعلية و كفاءة من اجل تمكين اصحاب الدخول المنخفضة و الكوارد المحدودة من تواجد خدمات مالية و مصرفية يمكن الاستفادة منها بالشكل الذي يساعد علي توفير فرص للتمويل و الاستثمار من اجل تحقيق التشغيل الكامل و خفض مستوي البطالة لذلك اصبح الشمول المالي

احد المؤشرات الاقتصادية الهامة في قي قياس التنمية الشاملة و المستدامة في معظم دول العالم و منها مصر.

مشكلة الدراسة :-

لذلك يسهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي و تحقيق التنمية المستدامة و الاشكالية، هنا :-

- هل استطاعت مصر تحقيق الشمول المال من خلال الاستراتيجيات التي تم وضعها ام لا.
- ما هو المقصود بالشمول المالي و ما هي اهميته في عملية التنمية الاقتصادية.
- ما هي التحديات التي تواجه الشمول المالي.

فروض الدراسة :-

يساعد الشمول المالي قي تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

١. تمكين اصحاب الدخول المحدودة و معظم الطبقات من الاستفادة من الخدمات المالية.
٢. توفير المزيد من فرص العمل و تحقيق التشغيل الكامل.
٣. زيادة فرص التمويل و الاستثمار.
٤. ضعف مؤشرات الشمول المالي تؤثر بالسلب علي الاستقرار الاقتصادي المصري.

اهداف الدراسة :-

١. التعرض للمفاهيم المختلفة للشمول المالي.
٢. توضيح دور الشمول المالي في زيادة الاستثمار و التمويل من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .
٣. التعرف علي السياسات و الجهود المبذولة من اجل تحقيق الشمول المالي في مصر.

منهجية الدراسة:-

للاجابة علي التساؤلات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد علي المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الدراسات السابقة و المراجع المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال مراجعة بعض المراجع و المصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الجانب النظري.

و بناءً على ماسبق فقد تم تقسيم الدراسة الى الاجزاء التالية :-

- المفاهيم المختلفة للشمول المالي و اهميته في التنمية الاقتصادية.
- الشمول المالي في مصر .
- الاثار الاقتصادية للشمول المالي.
- الشمول المالي و السياسة النقدية في مصر.
- النتائج و التوصيات

الدراسات السابقة:-

هناك العديد من الادبيات و الدراسات الاقتصادية التي قامت بدراسة الاثار الاقتصادية للشمول المالي علي النشاط الاقتصادي و قد بدءت هذه الدراسات منذ سنة ١٩٦٩ بدراسة قام بها Gold Smith و الذي قام بدراسة علاقة البناء المالي و اثره علي التنمية الاقتصادية و لكن لم تتعرض الدراسة بشكل مباشر الي الشمول المالي حيث لم تكن فكرة الشمول المالي تبلورت بشكل حقيقي.
و قد اكدت العديد من هذه الدراسات علي ان الشمول المالي يساعد في تخصيص الموارد المالية بشكل اكثر كفاءة و من ثم تحقيق اثر ايجابي علي العديد من المؤشرات الخاصة باقتصاد الدولة.

و قد قامت هذه الدراسات بقياس اثر دخول الخدمات المالية علي التنمية الاقتصادية و اثر ذلك علي مؤشرات الدولة من خلال التركيز علي المؤسسات المالية الصغيرة و البنوك الصغيرة مثل الدراسة التي قام بها Burgess and Pande 2005 و الذي قام بدراسة اثر التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة بالبنوك في المناطق الريفية و التوسع في تقديم تلك الخدمات الامر الذي انعكس علي خفض نسبة الفقر بشكل كبير و قد وضحت الدراسة اثر التوسع في الخدمات المصرفية دون التركيز علي كيفية اداء ذلك من خلال الشمول المالي.

دراسة Aportela 1999 و التي تقوم بدراسة اثر توسع المؤسسات المالية العامة في تحفيز التوسع الادخاري و الذي يؤثر ايجابياً علي زيادة معدلات الادخار بنسبة تتراوح بين ٣٪ – ٥٪ و ذلك موجود بصورة اوضح في الاسر الصغيرة علي الرغم من ذلك لم توضح ما هو دور الشمول في تحقيق هذا التحفيز.

كما اشارت دراسة Beck et al. 2007 الي ان الدول المالية التي لديها نظم مالية و بنكية اكثر شمولاً قد ساعد في زيادة معدلات نمو الدخل و انخفاض معدلات الفقر .

دراسة Demirguc-kunt , Beck and Honohan 2008 و التي تري ان عملية الشمول المالي تعمل علي جذب العملاء خارج الجهاز المصرفي الي فتح حسابات داخل الجهاز المصرفي للدولة للدخول في النظام الرسمي للدولة و ذلك من اجل مساعدتهم في الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من البنوك مثل الحسابات الادخارية و التحويلات و الائتمان و التأمين و غيرها من الخدمات المالية المقدمة و تعتبر هذه الدراسة من القلائل التي تعرضت الي الشمول بشكل مباشر.

و في دراسة كل من Bruhn ,Love 2013 and Ruiz 2014 قاموا بدراسة الحالة المكسيكية و اثر توسع بنك اوف ازتيكا في تقديم الخدمات المالية و الاثار الايجابية علي الناتج القومي للدولة مما شجع العديد من الشركات و المؤسسات العملاقة في فتح فروع صغيرة لهذه البنوك في فروع متاجرهم حتي وصل عدد الفروع المفتوحة الي اكثر من ٨٠٠ فرع للبنك في جميع انحاء البلاد

بتكلفة منخفضة تماماً الامر الذي ادي الي تحول العديد من الافراد و المنشأت الصغيرة و التي تقع في منطقة الاقتصاد غير الرسمي للدولة للدخول في القطاع الرسمي او الاقتصاد الرسمي للدولة الامر الذي انعكس علي دخل هذه البنوك في تلك الدول مما انعكس بشكل ايجابي علي تحول معظم الافراد في المدن الصغيرة الي التحول الي الاقتراض من البنوك و ليس مكاتب الرهونات كما كان موجود في السابق نظراً للظهور الخدمات المالية و توفرها بشكل اكبر،و من ثم اصبح الشمول المالي احد الموضوعات التي غالباً ما تكون علي السطح نتيجة لان زيادة المتعاملين في الخدمات المالية و البنكية يؤدي بطبيعة الحال الي زيادة النمو الاقتصادي و قد ساعدت هذه الدراسة في جذب الانتباه الي اهمية الشمول في زيادة النمو.

دراسة Assuncao 2013 و التي تقوم بدراسة متوسط دخل الافراد في الدولة و عدد الفروع الخاصة بالبنوك المطلوب توفيرها لتحقيق الخدمات المالية المطلوبة لهولاء الافراد،كما ان هناك العديد من الادلة علي مستوي الاقتصاد الجزئي التي تشير الي ان التوسع في الشمول المالي يساعد الاسر علي خفض معدلات الاستهلاك غير المرغوب فيه و زيادة معدلات الادخار وزيادة معدلات الاستثمار وذلك ما تشير اليه دراسة .Banerjee et al., 2014 و ذلك من خلال وصول الائتمان الي شرائح اكبر من المجتمع بالاضافة الي تقديم العديد من الخدمات البنكية للشرائح المجتمع.

مما يساعد تلك الشرائح في خفض الاثار السلبية للبطالة من خلال فتح مشروعات او صناعات صغيرة كما تشير دراسة Angelucci et al,. 2015 و قد اشار ايضاً الي ارتفاع تكلفة المعاملات المالية يمنع وصول هذه الخدمات الي العديد من الشرائح الاخري ،كما ان انخفض مستوي البنية التحتية يمنع من تحقيق التوسع المطلوب في الشمول المالي و يحول دون تحقق هذا الشمول للارتفاع معدلات الانكماش الاقتصادي للدول التي لديها هذا العجز او الفقر في البنية التحتية و ذلك موجود بشكل اكبر في اقتصاديات الدول الناشئة و التي تتسم بانخفاض المعروض من الخدمات المالية المقدمة للافراد المجتمع و خصوصاً الشرائح ذات الدخل المنخفض و المشروعات و الصناعات الصغيرة الامر الذي يساعد في انشاء اقتصاد موازي طبقاً للدراسة Demirguc-kunt et al,. 2015 و تمثل هذه الدراسة تشريح حقيقي للمشاكل التي يمكن ان تتعرض لها الفئات الاقل دخلاً و ضرورة رفع كفاءة البنية التحتية من اجل زيادة القدرة علي تحقيق الشمول المالي.

دراسة Rodrigues-Loureiro et al,. 2016 و التي اظهرت ان هناك علاقة عكسية بين عدد فروع البنك و المراسلين الخاصين بالبنك و انخفاض مستوي الدخل في الدول التي ينخفض بها الشمول المالي.

و تقوم الدراسة الحالية بالعمل علي توضيح دور الشمول المالي في زيادة الاستثمار من خلال التعرف علي السياسات و الجهود المبذولة من اجل تحقيق الشمول المالي في مصر.

الخلفية النظرية:-

تعددت التعريفات الخاصة بالشمول المالي و هناك العديد من المراجع و الدراسات التي قامت بتعريف الشمول المالي و نذكر منها تعريف البنك الدولي و الي يري ان الشمول المالي هو نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية[١].

اما صندوق النقد العربي فيري ان الشمول المالي هو تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من الخدمات المصرفية مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية من مدفوعات، تحويلات، ادخار ، ائتمان، تأمين....الخ يتم توفيرها بطريقة سهلة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[٢].

في حين تري مجموعة العشرين ان الشمول المالي هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و النتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم و ان تقدم ذلك بشكل عادل و شفاف و تكاليف معقولة.

في حين تعرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD الشمول المالي علي انه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل ش ا رئح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

و تعرف الاونتكاد الشمول المالي علي انه هو من يستخدم الخدمات المالية من افراد و شركات و هو يشير الي حالة يتمتع فيها جميع البالغين من سن العمل بفرصة الحصول فعلياً علي خدمات الائتمان و التأمين و سداد المدفوعات عن طريق مقدمي الخدمات الرسميين بطريقة مسئولة و بتكلفة معقولة و ثابتة[٣].

و من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

---

[١] البنك الدولي - www.world bank.com - Glopal Financial Development Report 2017

[٢] صندوق النقد العربي- العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية – ابو ظبي – الامارات-٢٠١٥

[٣] الاونتكاد – تأثير امكانية الوصول الي الخدمات المالية علي التنمية بما يشمل ابراز اثر التحويلات المالية – التمكين الاقتصادي للنساء و الشباب- جنيف سويسرا- نوفمبر ٢٠١٤ – صـ٦

يعرف الشمول المالي هو الحصول علي الخدمات و المنتجات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية بجودة تتناسب مع احتياجات العملاء لتوفيرها لجميع فئات المجتمع من خلال قدرتهم المالية لتمكينهم من استخدام هذه الخدمات بانتظاممع توفير نظام رقابة يضمن تقديم هذه الخدمات في بيئة يسودها الشفافية و الاستقرار المالي[١].

دور الشمول المالي في تنمية البيئة الاقتصادية في الدولة:

١. يعمل الشمول المالي علي اتاحة الخدمات المصرفية من خلال الهاتف الامر الذي يؤدي الي السماح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانيات كسب المزيد من الدخل، وبالتالي انخفاض معدلات الفقر.
٢. يساعد الشمول المالي و اتاحة الخدمات الرقمية في مساعدة الناس في ادارة المخاطر المالية التي يمكن ان تتعرض لها مثل انخفاض الدخل او التعثر المالي من خلال استخدام الخدمات المالية المتاحة مثل سحب الاموال او التحويل بين الحسابات مثل قيام الحكومة بمنح دفعات شهرية يمكن ايصالها الي الافراد دون حدوث ازدحام و تكدس امام البنوك.
٣. يساعد التحول المالي علي تراكم المدخرات وزيادة الانفاق علي الضروريات و من ثم ارتفاع معدل الاستثمار و ذلك بعد حصولهم علي حسابات ادخار مجانية.
٤. التحول من المدفوعات النقدية الي المدفوعات الرقمية يقلل الفساد و يساعد في تحسن مستوي الكفاءة الاقتصادية.
٥. تعزيز وصول الخدمات المالية الي كافة فئات المجتمع و الاستفادة منها في تحسين ظروفاهم الاقتصادية و الاجتماعية.
٦. تسهيل الوصول الي مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء.
٧. تعزيز العمل الحر و النمو الاقتصادي.
٨. تمكين الشركات الصغيرة و المتوسطة من الاستثمار و التوسع مع خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاهية الاقتصادية.

الابعاد الرئيسية للشمول المالي:-

يعتمد الشمول المالي علي مجموعة من النقاط التي تساعد في تحقيق الشمول المالي و التي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:-

[١] صورية شنبي – السعيد بن لخضر – أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية–مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية– جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– الجزائر – سنة ٢٠١٨ – ص ١٠٤

اولاً:سهولة وصول التمويل الي جميع الاسر و الشركات من خلال تحديد العوائق المحتملة لفتح و استخدام الحساب المصرفي مثل تكلفة فتح الحسابات ووجود نقاط للخدمات المصرفية و قرب هذه النقاط من العملاء و يمكن حل هذه المشكلة من خلال توافر المعلومات التي تتيح هذا التحليل و ذلك من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية و يمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:-

- عدد نفاط الوصول لكل ١٠٠٠ شخص.
- عدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ كم٢
- مدي الترابط بين النقاط في تقديم الخدمة.
- عدد الحسابات للافراد و الشركات.

ثانياً: استخدام الخدمات المالية و يقصد بها مدي استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي و يمكن الاستدال علي ذلك من خلال المؤشرات التالية:-

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد علي الاقل ادخاري.
- نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد علي الاقل ائتماني.
- عدد الافراد الذين لديهم خدمات تأمينية لكل ١٠٠٠ شخص.
- عدد الافراد الذين لديهم حساب استهلاكي من خلال الدفع الالكتروني.
- عدد الافراد الذين لديهم خدمات مالية عبر الهاتف.
- عدد الاشخاص الذي لديهم تعاملات منتظمة لحساياتهم البنكية.
- عدد العملاء الذي لديهم تحويلات مالية محلية و دولية.
- عدد الشركات التي لديها حسابات وودائع ادخارية.
- عدد الشركات الي لديها حسابات رسمية للتعامل من خلالها.
- عدد الشركات التي لديها قروض لدي البنوك.

جودة الخدمات المالية المقدمة:-

الحقيقة لا يوجد معيار واحد محدد و ثابت لقياس جودة الخدمات المالية فهناك العديد من العوامل التي يمكن ان تؤثرعلي جودة و نوعية الخدمات المالية المقدمةمثل تكلفة الخدمات المقدمة و كذلك وعي المستهلكين و حماية المستهلك و شفافية المنافسة لذلك يمكن الاخذ في الاعتبار النقاط التالية من اجل تحقيق الجودة و تتمثل في:-

١. القدرة علي تحمل تكلفة فتح الحساب و استمراره .
٢. الشفافية بمعني حق العملاء في الحصول علي المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية.
٣. الراحة و السهولة في استخدام الخدمات المالية.
٤. حماية المستهلك من الشركات التي بمكن ان تحصل علي مزايا غير عادلة .

٥. التثقيف المالي و الذي يساعد المستخدمين علي التخطيط و موازنة دخلهم.
٦. العوائق الائتمانية بحيث يتم منح العملاء القدرة علي الاختيار بين الخدمات و المنتجات المالية التي يمكن الحصول عليها.

العوامل التي تساعد علي زيادة معدلات الشمول المالي:

تتعدد العوامل التي تساعد في رفع معدلات لشمول المالي في الولة و التي منها:

١. الشراكة البنكية بمعني تعاقد البنوك مع متاجر التجزئة للزيادة التعامل بالكروت المصرفية و النقود الالكترونية و من ثم تصبح هذه الفروع بمثابة و كلاء للخدمات المالية المقدمة من البنوك الامر الذي يساعد بشكل كبير في تحسين عملية الشمول المالي و زيادة معدلاته، و قد ساعدت التكنولوجيا في تحقيق ذلك من خلال خفض تكاليف و مخاطر التحويلات المالية.
٢. الاستفادة من التطور التكنولوجي من خلال فتح قنوات لتوصيل الخدمات المالية للفقراء و تسهيل عمليات التحويل المالي و خصوصاً مه انخفاض تكلفة مثل هذه الخدمات و انتشار وسائل الدفع عبر الهاتف المحمول مما ساعد في تقليل الحاجة الي النقود التقليدية و التحول الي النقود الالكترونية.
٣. منح تراخيص تقديم بعض الخدمات المالية للمؤسسات المتخصصة و العاملة في مجال الايداع الصغير مثل البريد و التأمينات.
٤. اعادة هيكلة البنوك الحكومية لمنحها مزيد من الفرص لتحسين خدماتها و الاستفادة من انتشار فروعها في توصيل الخدمات المالية للاكبر عدد من الافراد و خصوصاً الفقراء.

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية :-

يلعب الشمول المالي دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلا توسيع دائرة الوصول الي الافراد و المؤسسات الامر الذي يساعد علي نشر المساواة و الاستفادة من الفرص الكامنة في الاقتصاد و بالتالي استفادة كافة افراد المجتمع من الفرص الاقتصادية المتاحة و الاستثمار فيها الامر الذي ينعكس علي زيادة المشروعات الصغيرة و التي تعمل علي رفع الانتاجية و الدخل في المجتمع الامر الذي ينعكس علي البيئة الاقتصادية بالايجاب و زيادة معدلات النمو لذلك يحظي الشمول المالي بأهتمام متزايد خلال السنوات الاخيرة و خصوصاً في الدول النامية من خلال تسارع معدلات التكنولوجيا و التي ساعدت في طرح العديد من المنتجات المالية المبتكرة و خصوصاً في ظل انتشار الكومبيونر و اجهزة الصراف الالي و المحمول بالاضافة الي زيادة الوعي و الثقافة لدي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا و المستثمرين الصغار و بساعد الشمول في تنشيط الابتكار المالي و دفع ديناميكية الاسواق و تسؤيع التغير و

التنمية الاقتصادية و العمل علي الحد من البطالة و الفقر لذلك فالتثقيف المالي هو خطوة اساسية و محورية في تحقيق الشمول المالي.

العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي:-

يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في تحقيق الاستقرار المالي كما اشار تقرير صندوق النقد العربي سنة ٢٠١٥ ، و ذلك من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع و الاستثمار فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السيتسة النقدية من خلال تنوع محافظ الاصوال و الالتزامات بما يعزز من توزيع المخاطر و تفادي تركزها.

بالاضافة الي ر فع مستوي معيشة الفقراء من خلال تحسين ظروفهم المالية ووجود قطاع عائلي و قطاع الاعمال اكثر قوة خصوصاً قطاع صغار المستثمرين من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي، بالاضافة الي ان الشمول المالي يساعد علي وجود قطاع مالي يتميز بقاعدة ودائع مستقرة و اكثر تنوع حيث أن ١٠٪ من نصيب الافراد القادرين علي الحصول علي خدمة الودائع المصرفية يؤدي الي الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ٣٪ الي ٨٪ كما أن صغار المدخرين و اصحاب الدخول المنخفضة يتجهون دائماً الي الحفاظ علي الودائع لفترة اطول و بالتالي فأن ودائع العملاء ذو الدخل المنخفض يعتبر مصدر استقرار للتمويل في حالة نفاذ المصادر الاخري.

الا ان في اوقات الازمات المالية قد يقوم كبار المودعين بسحب ودائعهم بشكل اكبر مما قد يؤثر علي القطاع المصرفي بصورة عامة و يمكن علاج ذلك من خلال تحقيق التنوع عن طريق زيادة عدد المودعين الذي يؤدي بطريقة الية الي تحقيق الشمول الماليمما يؤدي الي استقرار الودائع و بالتالي تحسين مرونة التمويل و الاستثمار بالقطاع المصرفي مما يؤثر بشكل ايجابي علي اوضاع السيولة و يدعم الاستقرار بشكل عام و توجيه الارصدة الي استخدامات اكثر انتاجية و تحويلها الي ودائع تدر عائد.

بالاضافة الي ان خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية اقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة و من ثم فأن تيسير منح القروض الصغيرة يؤدي الي زيادة الشمول المالي و في نفس الوقت تحقيق قدر اكبر من الاستقرار علي مستوي مقدمي الخدمة المالية و دعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات و المعاملات الجديدة الناشئة و التوسع في الاسواق الجديدة حيث ان الخدمات المالية غير الرسمية قد تؤدي الي زيادة مخاطر عدم الاستقرار المالي و انتشار غسيل

الاموال و انخفاض معدل النزاهة و الشفافية مما يؤدي الي التاثير السلبي علي الشمول و الاستقرار المالي[١].

التحديات التي تواجه الشمول المالي:-

علي الرغم من توسع الدولة في تحقيق الشمول المالي و ذلك من خلال توفير الحسابات المصرفية و عدم وجود رسوم لفتح الحساب و علي الرغم من ذلك فمازال تلك الحسابات خاملة الامر الذي قد يؤدي الي القلق من منح ائتمان الي افراد غير مؤهلين للحصول عليه مما يؤثر علي الاستقرار المالي بالسلب بالاضافة الي العوامل التالية:-

١. عدم تتطور البنية التحتية للقطاع المالي بالقدر الذي يكفل فرص النفاذ للتمويل فعلي الرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاع المالي الا انها تفتقر لوجود المقومات الاساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل.
٢. ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية و المصرفية العربية و ارتفاع نسب التركز الائتماني سواء علي صعيد الائتمان المقدم للافراد او الشركات.
٣. غياب التصنيف المالي و القانوني للمؤسسات التمويل متناهية الصغر حيث انها تسجل علي انها منظمات غير حكومية و بالتالي يصعب وضع اطار رقابي و اشرافي علي تنظيم التمويل الاصغر من قبل البنك المركزي الامر الذي قد يؤدي الي انخفاض مستوي الشفافية في قطاع الشركات الصغري و انخفاض القدرة علي تعبئة الموارد المالية من خلال استقطاب الودائع او الاقتراض.

الشمول المالي مصر :-

تسعي مصر لتكون احد الدول الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية وذلك من خلال التوسع في تحقيق الشمول المالي للمصريين باعتباره احد ركائز النمو و التحول للاقتصاد الرقمي و تعزيز الاصلاح الاقتصادي و ذلك من خلال دمج الاقتصاد الرسمي مع الاقتصاد الغير رسمي بما يضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية بما يضمن تحقيق التافسية بين المؤسسات كما يساعد ذلك في تحسين مستوي المعيشة داخل الدولة و انخفاض معدلات الفقر من خلال احتواء شرائح جديدة لم تكن موجودة مثل الفقراء و محدودي الدخل و اصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر.

وطبقاً للاستراتيجية التنمية في مصر ٢٠٣٠ و التي تم البدء فيها منذ سنة ٢٠١٦ و التي تضمن العديد من المحاور بما يضمن تحقيق التدفق النقدي من خلال انظمة الدفع من اجل تحقيق الاستقرار المالي و ذلك من خلال النقاط التالية[١]:-

[١] صندوق النقد العربي – العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي – ابو ظبي ٢٠١٥

١. التحول من الاقتصاد النقدي الي الاقتصاد غير النقدي و ذلك عن طريق التحول نحو الدفع و التحصيل الالكتروني و الذي بدء بالفعل منذ شهر مايو ٢٠١٩ و الذي يتم عن طريق دفع مرتبات العاملين بالحكومة و كافة المستحقات الاخري من خلال بطاقة تصدرها البنوك بالاضافة الي دفع اي خدمات حكومية او تحصيلها يتم عن طريق الربط الالكتروني بين وزارة المالية و البنوك المصرية و ذلك لاي مبلغ يبدء من ٥٠٠ جنيه فما فوق يتم التعامل معها عن طريق الدفع او التحصيل الالكتروني ، و يساعد هذا النظام في التحول الي اقتصاد غير نقدي من خلال تمتع الافراد الذين يحملون هذه الكروت الانتفاع بالخدمات الاخري التي يقدمها البنك مثل الشراء بهذه الكروت الخ.

٢. الدفع بواسطة الهاتف المحمول من خلال شركات المحمول بالتعاون مع البنوك و هي خطوة هامة جداً في مجال الدمج المالي و هي صورة اكثر فاعلية في الانفاق.

٣. الدفع من خلال شركة فوري و التي تقوم بتقديم خدمة المدفوعات الالكترونية من خلال اكثر من ٥٠ ألف نقطة لتسهيل دفع الفواتير علي انواعها المختلفة و التبرعات.

٤. شركة e- finance و هي شركة مملوكة للدولة مقسمة الحصص فيها كالتالي٧٠٪ بنك الاستثمار القومي ١٠٪ البنك الاهلي ١٠٪ بنك مصر ١٠٪ شركة بنوك مصر و هي تقدم العديد من الخدمات المالية مثل التحصيل الالكتروني.

محاور خطة تنفيذ الشمول المالي في مصر[٢]:

١. انشاء المجلس القومي للمدفوعات بمواجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ و الذي يتضمن ١٦ عضو منهم رئيس مجلس الوزراء و البنك المركزي و الوزارات المعنية و يختص المجلس بتنفيذ خطة الشمول المالي من خلال خفض استخدام النقد خارج القطاع المصرفي و دعم وسائل الدفع الالكتروني و دمج اكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي و زيادة حصيلة الضرائب.

٢. قيام البنك المركزي بالعديد من المباردات مثل مبادرة حساب لكل مواطن لتشجيع المواطنين علي فتح حسابات بنكية و ذلك بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر .

٣. مبادرة التمويل العقاري من خلال تخصيص ١٠ مليار جنيه للاقراضها لمدة ٢٠ سنة باسعار فائدة متنافصة و نظراً للاقبال المواطنين فقد تم رفع المبلغ الي ٢٠ مليار جنيه.

---

[١] نانسي البنا – نحو التحول للاقتصاد الرقمي – الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر – أبريل ٢٠١٨
http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

[٢] صورية شنبي–السعيد بن لخضر – اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في مصر –مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية – جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر سنة ٢٠١٨ العدد ٦ – ص ١٠٤

٤. دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي اطلقت سنة ٢٠١٦بمبلغ ٢٠٠ مليار جنيه بسعر فائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة و ٧٪ للمشروعات المتوسطة[١].

٥. اصدر البنك المركزي تعلميات لتشجيع البنوك علي التوسع في فتح فروع صغيرة لها منتشرة في كل ارجاء الجهورية لتقديم خدماتها للشركات الصغيرة و المتوسطة فيما يعرف بالتجزئة المصرفية و بالتالي تحقيق الاتساع في دائرة نشاط البنوك و دخول عدد اكبر من العملاء مما يعمل علي تحقيق التنوع في شرائح المجتمع و ذلك من خلال تخصيص ٥ مليون جنيه لكل فرع من راس المال الاساسي للبنك داخل القاهرة و ٢ مليون جنيه للفروع خارج القاهرة و مليون جنيه للفروع الصعيد[٢].

الاثار الاقتصادية للشمول المالي:-

يمثل القطاع المصرفي احد القطاعات المحركة للاقتصاد المصري نظراً لقدرته علي جذب المدخرات و توفير السيولة اللازمة للادارة المشروعات و زيادة فرص الاستثمار و تقديم الخدمات التمويلية و المالية لمختلف فئات المجتمع من اجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية و الاستثمارية نظراً لضعف مواردهم الذاتية علي التمويل و بالتالي التاثير الايجابي علي النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الطلب و من ثم نشاط الاسواق.

و يساعد الشمول المالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال وصول الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع و بالتالي التاثير الايجابي في معالجة الاختلالات في توزيع الدخل و تحقيق العدالة و الحد من الفقر من خلال ايجاد فرص تمويلية للمشروعات متناهية الصغر و بالتالي علاج مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص التوظف مع ايجاد قنوات الكترونية اقل تكلفة للايصال المعونات الحكومية الي مستحقيها مع خفض تكلفة ايصال هذه الخدمات الي مستحقيها بنسبة ٨٠٪.

بالاضافة ان الشمول المالي يساعد في استقرار النظام المالي من خلال تحقيق التنوع لدي البنوك مما يقلل من مستويات التركز المصرفي و بالتالي خفض المخاطر التي يتعرض لها البنك[٣].

حيث ان ودائع اصحاب الدخول المنخفضة تكون في العادة اكثر استقراراً نظراً لان اصحاب هذه الودائع لا يميلون الي سحابها في الاجل القصير و من ثم تمثل مصدراً مستقراً للتمويل و لكن يجب الاخذ في الاعتبار المخاطر المالية الناتج عن الافراط في الاقراض من جانب المؤسسات المالية و التي قد تؤدي في بعض الاحيان الي عدم القدرة علي السداد.

---

[١] عشري محمد علي – الشمول المالي واثره علي السياسة النقدية حالة مصر – مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد و السياسي و الاحصاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية ٢٠١٨ – مجلد ١٠٩ – العدد ٥٣٢ ص٣١٩ و ما بعدها

[٢] البنك المركزي – كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك – ديسمبر سنة ٢٠١٤

[3] Han,Rui and Martin Melecky – Financial inclusion for financial stability access to bank deposits and growth of deposits in the global Financial crisis – policy research WP6577- World Bank – Washington DC –USA- 2013 p6.

و من ثم يلعب الشمول المالي دور في التخفيف من حدة تقلبات دورات الاعمال و الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل و الخدمات المصرفيةليتمكن الافراد و المشروعات من التغلب علي القيود المتعلقة بالسيولة و تعويض التغيرات التي يمكن ان تحدث علي مستوي الدخل الذي يمكن ان يؤثر علي الاستهلاك و الاستثمار بالسلب.

مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر :-

توضح مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر مدي قدرة القطاع المالي علي تحقيق الاستقرار و التعاون مع فئات المجتمع من اجل تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي في الدولة لذلك يمكن تقسيم هذه المؤشرات الي ثلاث مؤشرات رئيسية يتم استخدامها لتشخيص حالة القطاع المالي من زواية الشمول المالي و هي تستند في عملياتها علي المجاميع النقدية و الائتمانية و علي المستوي الكلي للاقتصاد و يشمل هذه المؤشرات :-

- مؤشر العمق المالي.
- مؤشر الاتاحة المالية.
- مؤشر الاستخدام المالي.

و فيما يلي شرح لكل واحد علي حدي

يوضح المؤشر الاول العمق المالي :-

مدي ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد بأعتبار ان النقود المستخدمة في سداد الالتزامات المالية و في تكوين رصيد المدخرات و في الصرف علي متطلبات الاستثمار و يتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 الي الناتج المحلي الاجمالي GDP فالقطاع المالي الشامل من ذلك المنظور هو القطاع الذي يستطيع ان يحقق اعلي نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة اشكاله و انواعه لتحقيق الناتج المحلي الاجمالي.

و يقصد بالسيولة المحلية هنا أو M2 : تتكون من المعروض النقدي M1 او ما يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية و اشباه النقود.

اما الناتج المحلي الاجماليGDP:-

فيقصد به القيمة السوقية لكل السلع و الخدمات النهائية المعترف بها في السوق المحلي و التي يتم انتاجها في دولة من خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم (١)

قياس العمق المالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ : ٢٠١٨

القيمة بالمليون جنيه

السنة	عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 (١)	الناتج المحلي الاجمالي GDP (٢)	مؤشر العمق المالي ١ ÷ ٢
٢٠٠٥	٤٩٣.٣	٥٣٨٠٥	% ٩١.٦
٢٠٠٦	٥٦٠.٤	٦٧.٧	% ٩٠.٧
٢٠٠٧	٦٦٢.٧	٧٤٤.٨	٪٩٠
٢٠٠٨	٧٦٦.٧	٨٩٥.٥	٪٨٥.٦
٢٠٠٩	٨٣١	١٠٤٢.٢	٪٧٩.٧
٢٠١٠	٩١٧.٥	١٢٠٦.٦	%٪٧٦
٢٠١١	١٠٠٩.٤	١٣٧١.٨	٪٧٣.٥
٢٠١٢	١٠٩٤.٤	١٥٤٢	٪٧٠.٩
٢٠١٣	١٢٩٦	١٦٩١	٪٧٦.٦
٢٠١٤	١٥١٦.٦	١٧٢٩	٪٨٧.٧
٢٠١٥	١٧٦٥.٥	١٨٠١	٪٩٨
٢٠١٦	٢٠٩٤.٥	١٩٧٤	٪٩٤
٢٠١٧	٢٩١٨.١	٣٤٠٩	٪٨٦
٢٠١٨	٣٤٥٤.٣	٣٥٨٨	٪٩٦

المصدر:البنك المركزي المصري – الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء – اعداد مختلفة

يتضح من الجول السابق زيادة عرض النقود خلال فترة الدراسة بالرغم من زيادة عرض النقود و الناتج المحلي الاجمالي الا ان الاقتصاد المصري يتمتع بعمق مالي متذبذب حيث نجد ان مؤشر العمق المالي كان في سنة ٢٠٠٥ يقدر بـ ٩١.٦٪ ثم بدء يتناقص سنة ٢٠٠٦ حيث وصل الي ٩٠.٧٪ ثم هبط بعد ذلك في الفترة من ٢٠٠٧ الي ٢٠١٣ حيث وصل الي اقصي انخفاض له سنة ٢٠١٢ حيث وصل الي ٧٠.٩٪ الا انه عاود الارتفاع مرة اخري ليصل الي ٩٦٪ سنة ٢٠١٨.

و تجدر الاشارة هنا الي انه كلما ارتفعت نسبة العمق المالي للاقتصاد الدولة كلما كان هذا الاقتصاد يتمتع بالاستقرار و التأثر الايجابي بالقرارات الاقتصادية المصدرة من البنك المركزي الي مختلف خلايا الاقتصاد بما يعزز فعالية السياسة النقدية و المرتبطة بدرجة العمق المالي في الدولة مما يمكن البنك المركزي من التحكم في عرض النقود و اسعار الفائدة لتحقيق الاهداف

الاقتصادية المحددة للسياسة النقدية بصورة واضحة و من ثم السياسات الاقتصادية الكلية للدولة بصورة عامة مما يعمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

المؤشر الثاني الاتاحة المالية:-

يعمل هذا المؤشر علي قياس مدي قدرة القطاع المالي علي الحصول علي المستفدين و ذلك من خلال الوصول السهل لكافة افراد المجتمع الي كل الخدمات و المنتجات التي يتيحها القطاع المالي و يتم الوصول الي ذلك من خلال معرفة عدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠٠٠٠ شخص من السكان فالقطاع المالي الشامل المتاح هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول اليه و الي خدماته المالية ميسراً لاكبر عدد ممكن من السكان

جدول رقم (٢)

قياس الاتاحة المالية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ : ٢٠١٨

السنة	عدد السكان (١)	اجمالي عدد الفروع البنكية (٢)	مؤشر الاتاحة المالية ٢ ÷ ١
٢٠٠٥	٦٩.٩	٢٨٤٧	% ٤
٢٠٠٦	٧١.٣	٢٩٤٤	٪٤.١
٢٠٠٧	٧٢.٩	٣٠٥٦	٪٤.٢
٢٠٠٨	٧٤.٤	٣٢٩٧	٪٤.٤
٢٠٠٩	٧٦	٣٤٤٣	٪٤.٥
٢٠١٠	٧٧.٨	٣٥٠٢	٪٤.٥
٢٠١١	٧٩.٦	٣٥٧٣	٪٤.٤
٢٠١٢	٨١.٥	٣٦١٠	٪٤.٤
٢٠١٣	٨٣.٦	٣٦٥١	٪٤.٣
٢٠١٤	٨٥.٧	٣٧١٢	٪٤.٣
٢٠١٥	٨٧.٩	٣٧٦٨	٪٤.٢
٢٠١٦	٩٠	٣٨٨٢	٪٤.٣
٢٠١٧	٩٢.١	٤٠٠٩	٪٤.٤
٢٠١٨	٩٦.٣	٤١٥٥	٪٤.٣

المصدر:البنك المركزي المصري – الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء – اعداد مختلفة

و يتضح من الجول السابق مدي الاتاحة المالية في مصر و الذي تم الحصول عليها من خلال قسمة عدد الفروع البنكية علي عدد السكان كنسبة مئوية.

حيث يتضح مدي انخفض نسبة الاتاحة المالية في مصر بالقياس علي المستوي العالمي و كذلك علي المستوي العربي و يشير الجدول انه سنة ٢٠٠٥ كان مؤشر الاتاحة المالية ٤٪ و تعد هذه النسبة منخضة للغاية حيث ان المصرف الواحد يخدم ٢٥٠٠٠ مواطن و علي الرغم من زيادة هذه النسبة لتصل الي ٢٢٠٠٠ مواطن لكل مصرف سنة ٢٠١٠ الا انها عادت للانخفاض للانخفاض سنة ٢٠١٨ ليصبح الفرع الواحد يخدم اكثر من ٤٣٠٠٠ مواطنو بالتالي

نجد ان نسبة الاتاحة المالية في مصر منخفضة للغاية و ان كان يمكن ان يرجع ذلك الي طبيعة الحالة الاقتصادية في مصر و مستوي التعليم و مستوي التثقيف المالي في مصر ايضاً.

المؤشر الثالث الاستخدام المالي:-

و يعمل هذا المؤشر علي قياس مدي قدرة الافراد في المجتمع علي استغلال و استخدام الخدمات و المنتجات المالية من خلال القطاع المالي و ذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية و حجم التمويل و الائتمان المصرفي منسوباً الي حجم الناتج المحلي الاجمالي فالقطاع المالي الشامل هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه اقصي استفادة ممكنة من حيث استغلال افراد المجتمع لخدماته المالية و يمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

قياس الأستخدام المالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ : ٢٠١٨

من خلال الودائع

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الودائع المصرفية (١)	الناتج المحلي الاجمالي GDP (٢)	مؤشر الاستخدام المالي ١ ÷ ٢
٢٠٠٥	٥١٩.٦	٥٣٨.٥	٪٩٦.٥
٢٠٠٦	٥٧٢.٢	٦١٧.٧	٪٩٢.٦
٢٠٠٧	٦٥٩.٣	٧٤٤.٨	٪٨٨.٥
٢٠٠٨	٧٥٦.٩	٨٩٥.٥	٪٨٤.٥
٢٠٠٩	٨٢٠.٢	١٠٤٢.٢	٪٧٨.٦
٢٠١٠	٩٠٠.٢	١٢٠٦.٦	٪٧٤.٦
٢٠١١	٩٦٥.٣	١٣٧١.٨	٪٧٠.٣
٢٠١٢	١٠٢٦	١٥٤٢	٪٦٦.٣
٢٠١٣	١١٩٠.٨	١٦٩١	٪٧٠.٤
٢٠١٤	١٤٣٣.٧	١٧٢٩	٪٨٢.٩
٢٠١٥	١٧٤٠.٢	١٨٠١	٪٩٦.٦
٢٠١٦	٢١١٦	١٩٧٤	٪٩٣.٢
٢٠١٧	٣٠٢٧	٣٤٠٩	٪٨٨.٧
٢٠١٨	٣٥٥٣	٣٥٨٨	٪٩٩

المصدر :البنك المركزي المصري – الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء – اعداد مختلفة

و يتضح من الجدول السابق ان الاستخدام المالي في الاقتصاد المصري و الذي تم الحصول عليه من خلال قسمة الودائع المصرفية علي الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية ان الودائع في تزايد مستمر من سنة الي اخري و كذلك الناتج المحلي الاجمالي في تزايد من سنة الي اخري و

ان نسبة الاستخدام المالي كانت مرتفعة سنة ٢٠٠٥ حيث وصلت الي ٩٦.٥٪ ثم بدأت تنخفض تدريجياً حتي وصلت الي ٨٢.٩٪ سنة ٢٠١٤ لتعود الارتفاع مرة اخري سنة ٢٠١٥.

اا بالنسبة لحجم الائتمان و الذي يوصحه الجدول التاليو الذي تم الحصول عليه من خلال قسمة الائتمان المصرفي علي الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية نجد ان الائتمان يتزايد بشكل مستمر و لكن نسبة مؤشر الاستخدام المالي منخفضة حيث كانت هذه النسبة مرتفعة سنة ٢٠٠٥ ووصلت الي ٥٧.٢٪ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الي ٣٤٪ سنة ٢٠١٤ثم عاودت الارتفاع مرة اخري لتصل الي ٤٧.٨٪ سنة ٢٠١٨.

دور الشمول المالي في علاج التضخم:

يلعب الشمول المالي دوراًكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار الجهاز المصرفي و توسيع قاعدة التمويل الرسمي من خلال دخول الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي الا ان التشوهات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية و التي منها مصر و التي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض الناتج المحلي الاجمالي و الذي يرجع الي الاسباب التالية:-

١. اضطرابات اقتصادية ناتجة عن تحرك التضخم صعوداً أو هبوطاً و الناتج عن صدمات الطلب و التي تؤثر جانب الاستهلاك مثل صدمات السياسة المالية الناتجة عن تغير الانفاق الحكومي او معدلات الضرائب او التغير في السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود او تحرك سعر الفايدة او التغير في سعر الصرف[١].
٢. الاضطرابات الناتجة عن صدمات العرض التي تؤثر علي الانتاج مثل اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام او التغير في مصادر التوريد الناتج عن ارتفاع الاسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة و المواد الخام و كذلك تغيرات اسعار النفط او التغيرات الناتجة عن كوارث طبيعية او حروب او نزاعات اقليمية او ثورات مما يؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن ارتفاع تكلفة الانتاج مما يخفض من مستويات الانتاج الام الذي يدفع صناع السياسة الاقتصادية الي الاختيار بين الابقاء علي التضخم أو تقليل التضخم للمحافظة علي الناتج[٢].

و من ثم فأن العلاقة بين تقليل التضخم و زيادة مستوي الناتج و التي يمكن التعبير عنها بمنحني تايلور الذي يقوم بعرض مجموعة من الخيارات التي توجد امام متخذ القرار و التي

[١] جيهان محمد السيد و ايناس فهمي حسين – اثر الازمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري – مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد ٧١ صيف ٢٠١٥ – ص ٤٦

[2] Cechetti and Schoenholtz – Monetary policy and Financial Inclusion – june 22,2015 – www.moneyandbanking .commentary/2015/6/22/ Monetary policy and Financial Inclusion

تتطابق مع اولويات الدولة الاقتصادية مابين استقرار التضخم او استقرار الناتج كما في الشكل التالي:

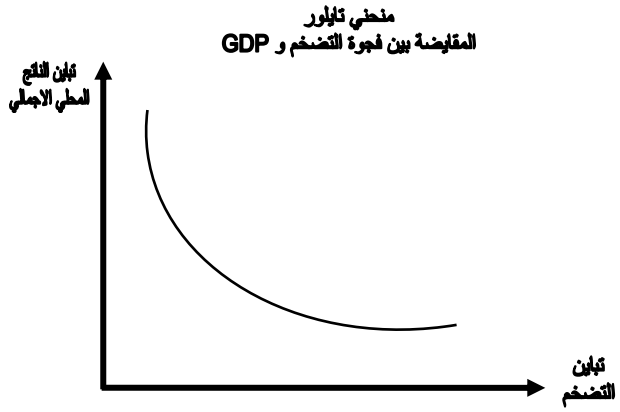

ان الاختيار بين درجة تقلب معدلات التضخم و الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بمدي اتساع الشمول المالي ليضم شريحة كبيرة من العناصر الاقتصاديةداخل الدولة و ذلك من اجل مواجهة صدمات الدخل غير المتوقعة اعتماداً علي المدخرات و الاقراض و هو ما يتطلب سهولة النفاذ الي الخدمات المالية و المصرفية و من ثم تكون في وضع افضل لمواجهة الصدمات العابرة و بالتالي كاما انخفض مستوي الشمول المالي في الدولة ادي ذلك الي ضرورة اعادة النظر في السياسات التي تساعد في دعم السوق من خلال تيسير الاستهلاك من اجل زيادة الناتج و معالجة فجوة السوق و استقرار معدلات التضخم[1].

العلاقة بين الشمول المالي و السياسة النقدية في مصر :-

يمثل استقرار الاسعر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في اي دولة و يعتبر البنك المركزي هو المسئول الاول عن و ضع و ادا رة السياسة النقدية في الدولة طبقاً للقانون رقم ٨٨ لسنة٢٠٠٢ و تعتبر مهمة استقرار الاسعار هو الهدف و المهمة الرئيسية لهذه السياسة و ذلك من خلال خفض معدلات التضخم و زيادة معدلات الاستثمار من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

و يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات التضخم و ذلك ما يعرف بصدمات الطلب كما سبق و قد ذكرها و التي تعمل علي تحرك الناتج و التضخم في نفس الاتجاه او قد يكون بسب صدمات العرض و التي تعمل علي تحرك الناتج و التضخم في اتجاه معاكس الامر الذي من

[1] Aron Mehrotar and James Yetman – Financial Inclusion and Optimal Monetary Policy –BIS wp No.476 – Dec.2014 p.6

الضروري اخذ القرار المتعلق بمستويات التضخم و الذي يعتمد بالدرجة الاولي علي درجة الشمول في الدولة.

و فيما يلي استعراض للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد المصري و التي غالباً ما تكون هذه الصدمات من جانب العرض بشكل اكبر :

الصدمة الاولي سنة ٢٠٠٨ و التي ترجع الي ارتفاع اسعار الغذاء العالمية و اسعار البترول و الذي انعكس علي ارتفاع معدلات التضخم في مصر من ٦.٦٪ سنة ٢٠٠٨ الي ٢٢.٤٪ سنة ٢٠٠٩ و انخفض معدلات النمو الاقتصادي من ٧.٦٪ سنة ٢٠٠٨ الي ٥.٧٪ سنة ٢٠٠٩ الامر الذي جعل البنك المركزي الي اتباع سياسات انكماشية و تم رفع سعر الايداع من ٨.٧٪ الي ١١.٥٪ وسعر الاقراض لليلة و احدة من ١٠.٧٪ الي ١٣.٥٪ و من ثم نجد ان معدلات التضخم ارتفعت اربع اضعاف تقريباً في حين انخفض معدل النمو بنسبة ٢٥٪ و اتجهت السياسة النقدية نحو التشدد ليرتفع سعر الايداع لليلة و احدة بنسبة ٣١٪ و هنا نجد ان السياسة النقدية قد استهدفت الاستقرار في معدلات التضخم علي حساب التقلبات في معدلات الناتج.

صدمة العرض سنة ٢٠١١ و الناتج عن ثورة ٢٥ يناير :

حيث صاحب تلك الفترة انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي في مصر لتصل ٣.٨٪ سنة ٢٠١١ مقارنة بمعدل نمو يصل الي ٥.٧٪ في السنة السابقة لها و ارتفعت معدلات التضخم الي١١.٩٪ خلال سنة ٢٠١١ مما ادي الي قيام البنك المركزي بسياسة حيادية و قد رأت لجنة السياسات النقدية ان تباطؤ معدل النمو الاقتصادي المحلي قد يقلل من المخاطر المستقبلية المحيطة بالتضخم.

مؤشرات الشمول المالي في مصر

السنة	عدد البنوك لكل ١٠٠٠٠٠	المتوسط العالمي	عدد فروع ماكينات الصرف	المتوسط العالمي	المقترضون من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ شخص	المتوسط العالمي	الايداع بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠ شخص	المتوسط العالمي
٢٠١٠	٤.٥٠	١٠.٨١	٨.٤	٢٩.١٥	٧٦.١٩	–	٣٥٧.٧٧	٨٠٢.٤٨
٢٠١١	٤.٥١	١١.٢١	٩.٠١	٣٠.١٧	٥٧.٥٢	–	٣٥٢.٨٤	٨١٨.١٣
٢٠١٢	٤.٤٧	١١.١٤	١٠.١٠	٣٣.٢٨	٧٦.١٢	١٢٣.٢٩	٣٦٩.٧٤	٧٨١.٣٥
٢٠١٣	٤.٤٧	١١.٨٥	١٠.٧٣	٣٦.٢٩	١٠٣.٩٥	١٣٧.٠٦	٤٢١.٨٨	٨٣٧.٤١
٢٠١٤	٤.٤٨	١٢.١٤	١١.٨٥	٣٦.٤٥	٩٨.٣٣	–	٤٣١.٠٢	٩٤٦.١٠
٢٠١٥	٤.٥٣	١١.٥٥	١٣.٤٥	٤٠.٢٥	٩٩.٦٤	–	٤٤٠.٣٨	١٠٤٥.٠٥
٢٠١٦	٤.٥٦	١٢.١٥	١٥٥٠	٤٢.١١	١٠٦.٧	–	٤٤٨.٥٥	١١٢٥.٠٢

٢٠١٧	٤.٦٦	١٢.٤٠	١٦٢٠	٤٦.٢٣	١١٠.٥٦	–	٤٥٣.١٢	١١٣٢.١١
٢٠١٨	٤.٨٩	١٢.٦٥	١٧٣٠	٤٩.٨٨	١١٥.٣٣	–	٤٦٢.٢٤	١١٤٩.٥٨

من اعداد الباحث

و قد تم تثبيت سعر الايداع لليلة واحدة عند ٨.٢٥٪ و سعر الاقراض لليلة واحدة عند ٩.٧٥٪ و هنا نلاحظ ان السياسة النقدية ركزت علي الاستقرار في معدلات النمو علي حساب التقلبات في معدلات التضخم.

صدمة العرض احداث ثورة ٣٠ يونيو سنة ٢٠١٣:-

ارتفع معدل التضخم سنة ٢٠١٣ الي ١١.٧٪ سنة ٢٠١٣ بعد ان كان ٧.٤٪ سنة ٢٠١٢ و انخفض معدل النمو الي اقل من ٢٪ ليصل الي ١.٦٪ سنة ٢٠١٣ و قد قام البنك المركزي في هذه الفترة باتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة انخفاض معدلات النمو و انخفض سعر الايداع لليلة واحدة من ٩.٧٥٪ الي ٨.٢٥٪ و سعر اقراض الليلة الواحدة من ١٠.٧٥٪ الي ٩.٢٥٪ و نلاحظ ان معدلات التضخم و النمو تسير في اتجاهات متعاكسة اذا ارتفع معدل التضخم بنسبة بلغت ٥٨٪ و انخفض معدل النمو بنسبة ٢٠٪ و اتجهت السياسة النقدية نحو التوسع لينخفض سعر الايداع لليلة الواحدة بنسبة بلغت ١٥٪ و هنا ركزت السياسة النقدية الاستمرار في معدلات النمو علي حساب التقلب في معدلات التضخم.

صدمة العرض الخاصة بتحرير سعر الدولار سنة ٢٠١٦:-

يمثل تحرير سعر الصرف في نوفمبر سنة ٢٠١٦ احد صدمات العرض التي تعرض لها الاقتصاد المصري و قد اثرت علي الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل التضخم بشكل غير مسبوق في نوفمبر سنة ٢٠١٦ ليصل الي اعلي معدلاته حيث بلغ ٣٣.١٪ خلال هذا الشهر كنتيجة طبيعية للانخفاض قيمة الجنيه بشكل كبير من ٨.٨جنيه الي ١٨.٠٣ جنيه مقابل الدولار مما احث زيادة كبيرة في تكلفة الواردات و اسعار السلع الغذائية الاخري و قد قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية لكبح معدلات التضخم المتزايد من خلال رفع سعر الفائدة نحو ٥٠٠ نقطة خلال سنة ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بواقع ٣٠٠ نقطة في شهر نوفمبر ٢٠١٦ و ٢٠٠ نقطة في مايو ٢٠١٧ و قد نجحت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في السيطرة علي الضغوط التضخمية حيث انخفض معدل التضخم ليسجل ١٤.٤٪ سنة ٢٠١٨ و ذلك بعد ان بلغ الذروة في يوليو ٢٠١٧ ليصل الي ٣٣٪ و قد اعلن البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٨ استهدافه معدل تضخم ٩٪ (± ٣٪) سنة ٢٠٢٠[١]

النتائج:

[١] تقرير التحليل الشهري للمعدلات التضخم – البنك المركزي – جمهورية مصر العربية – ديسمبر ٢٠١٨ – صـ٥

و في النهاية نستطيع القول ان الاقتصاد المصري قد مر بالعديد من الصدمات من جانب العرض في الفترة من ٢٠٠٥ الي سنة ٢٠١٩ و التي اتجهت فيها معدلات التضخم عكس اتجاه النمو مما جعل السلطات النقدية تقوم في بعض الاوقات باتباع سياسات انكماشية لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم و في احيان اخري اتباع سياسة توسعية لمواجهة الانخفاض في معدلات النمو علي الرغم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم.

و علي الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في مصر المتاحة من خلال تقرير البنك المركزي في الفترة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ الا انها مازالت تتقدم بنسب ضعيفة للغاية الامر الذي يعني ضرورة تحقيق المزيد من الاهتمام من جانب صناع السياسة المالية و النقدية و هو ما يظهر بوضوح من جانب صناع السياسة عند حدوث صدمات العرض التي حدثت في سنة ٢٠١١ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٦ بسبب الثورات و الاضربات السياسية التي صاحبها انخفاض كبير في معدلات النمو و ارتفاع معدلات التضخم خصوصاً عند تحرير سعر صرف الدولار و انخفاض قيمة الجنيه حيث ركزت السياسة النقدية علي الاستقرار في معدلات النمو علي حساب التقلبات في معدلات التضخم و قد توصلت الدراسة ان زيادة نسب الشمول المالي تساعد في تحقيق الاستقرار المالي في الدولة و خفض معدلات التضخم من خلال الاستفادة من الانتشار الرقمي الذي مكن من دخول عدد اكبر من العملاء في القطاع المصرفي و الاسستفادة من الخدمات المالية مما يؤكد صحة فرضية الدراسة حيث انه في حالات ارتفاع معدلات الشمول المالي فأن ذلك يساعد علي مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر علي الناتج و من ثم زيادة قدرة الدولة علي تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية في حالة تقلبات الناتج وذلك من خلال تحسين قدرة الاسر علي مواجهة الصدمات التي يمكن ات تؤثر علي النفقات و الايردات خصوصاً في اوقات الازمات الاقتصادية و التي ينخفض فيها الانفاق العام مع تحسين قدرة متخذي القرار من خلال توافر المعلومات المالية للعملاءمما يساعد علي وضع الرؤيا المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و زيادة فرص التمويل و الاستثمار من خلال تحقيق المزيد من المرونة الاقتصادية و بالتالي فأن ضعف مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد المصري تؤثر بالسلب علي الاستقرار الاقتصادي و هو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

التوصيات:-

- يجب وضع خطة واضحة تعمل علي زيادة اهتمام القطاع المصرفي بصغار المدخرين و المستثمرين من خلال توفير اليات تعمل علي ايجاد قنوات مجزية لتوظيف اموال تلك الفئة في البنوك.

- مراجعة النظم و القوانين المنظمة للقطاع المصرفي من اجل تسهيل اجراءات فتح الحسابات و تقديم الخدمات المالية بصورة اسهل من اجل جذب القطاع غير الرسمي و دمجه في الاقتصاد الرسمي مما يحقق المزيد من الكفاءة و الفاعلية في النظام المصرفي المصري.

المراجع

١. اتحاد المصارف العربية – المؤتمر الاول للشمول المالي – التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي و الاجتماعي من ١٧-١٩ سبتمبر ٢٠١٥ – مصر.
٢. اتحاد المصارف العربية – المؤتمر الثاني– خارطة الطريق للشمول المالي – من ١٩ – ٢١ نوفمبر ٢٠١٥ – بيروت – لبنان
٣. احمد محمد نصار – دور الهيئة القومية للبريد في تحقيق الشمول المالي في مصر سنة ٢٠٠٥ :٢٠١٥– معهد البحوث و الدراسات العربية – جامعة الدول العربية – القاهرة –٢٠١٧.
٤. حيان سليمان – اقتصاد الضل – جمعية العلوم الاقتصادية السورية – الجمهورية العربية السورية.
٥. رشيد درغال – دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية – دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية – الجزائر – سنة ٢٠٠٧.
٦. رمزي زكي – الاقتصاد السياسي للبطالة – عالم المعرفة – الكويت – ١٩٧٧.
٧. ريم عبد الحليم – الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة و المتوسطة في مصر تعريف و مراجعة تشريعية – مركز المشروعات الدولية الخاصة – القاهرة – مصر.
٨. صندوق النقد العربي – العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي – مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية – سنة ٢٠١٥.
٩. صندوق النقد العربي– العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي– امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية – ابو ظبي – الامارات–٢٠١٥
١٠. الاونتكاد – تأثير امكانية الوصول الي الخدمات المالية علي التنمية بما يشمل ابراز اثر التحويلات المالية – التمكين الاقتصادي للنساء و الشباب– جنيف سويسرا– نوفمبر ٢٠١٤ – صـ٦
١١. صورية شنبي – السعيد بن لخضر – أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية–مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية–جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– الجزائر – سنة ٢٠١٨ – صـ ١٠٤
١٢. نانسي البنا – نحو التحول للاقتصاد الرقمي – الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر – أبريل ٢٠١٨ http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar
١٣. عشري محمد علي – الشمول المالي واثره علي السياسة النقدية حالة مصر – مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد و السياسي و الاحصاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية ٢٠١٨ – مجلد ١٠٩ – العدد ٥٣٢
١٤. البنك المركزي – كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك – ديسمبر سنة ٢٠١٤
١٥. البنك المركزي المصري – الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء – اعداد مختلفة
١٦. جيهان محمد السيد و ايناس فهمي حسين – اثر الازمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري – مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد ٧١ صيف ٢٠١٥
١٧. تقرير التحليل الشهري للمعدلات التضخم – البنك المركزي – جمهورية مصر العربية – ديسمبر ٢٠١٨

REFRENCE

18. Asli demirguc – kunt – The global findex database 2014 – Measuring Financial Inclusion around the world – WPS7255 – USA – April 2015.
19. Hogarth M, hilgert , J and S beverely – Financial Mangement : The conmection between knowledge and behavior, - house hold – 2003.
20. Lusardi , A &Tufano debt Literacy – Financial experiences and overindbtendess – 2003.

21. OECD – Improving Financial Literacy : analusis of issues and policies – OECD Publishing – 2005 .
22. Han. Rui and Martin Melecky – Financial Inclusion for Financial Stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis – policy research Wp.6577 – world bank Washington DC 2013.
23. Sahay .Ratna and other – Financial Inclusion : can it meet multiple macroeconomic goals? IMF staff discussion note 15/17 Washington DC 2013.
24. Cechetti and Schoenholtz – Monetary policy and Financial Inclusion – june 22,2015
25. – www.moneyandbanking .commentary/2015/6/22/ Monetary policy and Financial Inclusion
26. Aron Mehrotar and James Yetman – Financial Inclusion and Optimal Monetary Policy – BIS wp No.476 – Dec.2014
27. Han,Rui and Martin Melecky – Financial inclusion for financial stability access to bank deposits and growth of deposits in the global Financial crisis – policy research WP6577-World Bank – Washington DC –USA- 2013 .
28. Glopal Financial Development Report 2017 - www.world bank.com